منتدى «المشروعات.. ركيزة التنمية» يعقد 18 مايو المقبل

مصطفى بهبهاني: المجموعة الاستثمارية للمشاريع الصغيرة تشجع المبادرات الشبابية في القطاع الخاص

مصطفى بهبهاني

عدنان الدليمي

- الاتصال مع الجهات المسؤولة لتحقيق الرغبة الأميرية لإنجاح صندوق دعم المشاريع
- قادرون على الإنجاز لانضمام إلى كفاءات مشهود لها إلى المجموعة
- خطوات تطبيقية وحلول عملية تسرع من تفعيل الصندوق الوطني بأفضل آلية

اياد المطوع

صلاح المزيدي

أعلن رئيس المجموعة الاستشارية لدعم المشاريع الصغيرة د.مصطفى يعقوب بهبهاني ان المجموعة ستعقد بتاريخ 18 مايو 2013 المقبل منتدى وطنيا بعنوان «المشروعات الصغيرة ركيزة التنمية» وذلك بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط تستهدف بحث الدور الذي تقوم به تلك المشروعات في دعم عملية التنمية في البلاد.

وقال بهبهاني على هامش مؤتمر صحافي عقده امس ان المنتدى يتضمن 3 محاور اساسية ويشهد مشاركة الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص بالمشروعات الصغيرة.

واضاف ان المحور الأول من المنتدى سيكون بعنوان «المشروعات الصغيرة في إطار التنمية المستدامة» وسيشارك فيه 3 جهات هي المعهد العربي للتخطيط وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة ووزارة التجارة والصناعة.

وأوضح د.بهبهاني ان المحور الثاني سيكون بعنوان «قانون المشروعات الصغيرة الجديد» آليات التطبيق ومعوقات التنفيذ» وسيشارك فيه عدد من الأكاديميين والخبراء والمعنيين منهم د.عادل عاصم ونادر العبيد وسلمان خريبط.

كما بين ان المحور الثالث سيكون بعنوان «الجهات ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة في الكويت» وسيشهد مشاركة عدد من الجهات الحكومية هي بلدية الكويت و الهيئة العامة للصناعة و الأمانة العامة للتخطيط والتنمية و المؤسسة العامة للرعاية السكنية و وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل و الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

وأفاد د.مصطفى بهبهاني بأن «المجموعة الاستشارية للمشاريع الصغيرة» هي مبادرة أطلقت منذ شهرين هدفها العمل على إنجاح رؤية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لدعم الشباب الكويتي وتشجيعهم على إطلاق مبادراتهم في القطاع الخاص.

كما ان جهود المجموعة ستنصب في المرحلة الحالية على تحديد المشكلات الأساسية التي تؤدي الى إعاقة أعمال المشاريع الصغيرة في الكويت ومحاولة إيجاد الحلول المهنية والعملية لها كمساهمة في إنجاح مشاريع الشباب الكويتي المبادر.

وأضاف د.بهبهاني ان المجموعة الاستشارية تتكون من شخصيات من النخب الادارية الوطنية المميزة في تجاربها في القطاعين الحكومي والخاص حيث تضم الهيئة التنفيذية كلا من الباحث الاقتصادي د.عامر التميمي و نبيلة العنجري و د.جاسم الفهد ونادر العبيد وخالد الدمخي واياد المطوع.

وأشار الى ان الهيئة التنفيذية ستعمل على الاتصال وزيارة جميع المسؤولين في الجهات المنوطة والمسؤولة عن تحقيق الرغبة الأميرية لإنجاح صندوق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي اقره مجلس الأمة مؤخرا.

ولفت الى ان التجمع المذكور يسعى الى اعطاء وجهة النظر الفنية والتخصصية لأعمال الصندوق الوطني.

وقال ان المجموعة قادرة على ذلك نظرا لاحتوائها على كفاءات وخبرات مشهود لها في القطاع الخاص والعام والتي نأمل ان تساعد المبادرين في إيجاد طرق التمويل المناسبة وإقامة المشاريع التجارية التي يحتاج اليها السوق.

وأكد د.بهبهاني أهمية الاستفادة من الخبرات الناجحة في الدول الأخرى بمجال المشاريع الصغيرة مضيفا ان التجمع سيعمل على إنشاء حاضنات خاصة ترعى المبادر في السنوات الأولى لكي يتمكن من التغلب على المشاكل والعقبات حتى تزيد فرصته في نجاح المشروع الخاص به.

وقال د.بهبهاني ان التجمع سيقدم الاقتراحات والآراء التي تؤدي الى تطوير وتبسيط آليات العمل واللوائح المنظمة للمشاريع الصغيرة من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من الصندوق الوطني الحكومي.

وذكر ان التجمع قادر على إيجاد خطوات تطبيقية وحلول عملية تسرع من تفعيل الصندوق الوطني بأسرع وقت وأفضل آلية داعيا المختصين والعاملين في هذا المجال الى دعم جهود المجموعة.

واضاف «اننا نرحب بجميع الجهود البناءة في هذا الشأن لكي يكون هذا المشروع الوطني مكتملا وشاملا لكل فئات المجتمع الكويتي» مبينا ان المجموعة تسعى الى التوعية بأهمية الصندوق الوطني المذكور من خلال القيام بحملة إعلامية في وسائل الإعلام المختلفة وإقامة المؤتمرات المتخصصة على المستوى المحلي والإقليمي والتي ستلقي الضوء على هذا الجانب المهم من الاقتصاد الكويتي» وتتمنى ان يكون هناك تعاون بناء بين المجموعة الاستشارية والصندوق الوطني لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة».

من جانبه قال مستشار ومدير عام شركة قسطاس للاستشارات الاقتصادية اياد المطوع «ما جعل المجموعة بأن تجتمع بأنها على علم تام بأن الجميع لديه خبرات وتجارب سابقة بالمشاريع الصغيرة وهناك ايضا اكاديميين على دراية كاملة وواسعة بمشاكل المشاريع الصغيرة».

وأشار المطوع الى ان الدولة لديها كل المقومات ومتوفر بها جميع الاحتياجات سواء المادية او المعنوية ولكن هناك خلل في البيئة نفسها، لافتا الى ان الدول المتقدمة لا يمكن ان تتحسن الا بالمشاريع الصغيرة.

وقال ان الدور الذي سيقومون به هو دور تطوعي لان قطاع المشاريع الصغيرة يواجه مشاكل كبيرة وعلى شركات الاستشارات مواجهة ذلك وإيجاد حلولا لها.

وأضاف ان الدولة لديها القناعة الكاملة لتحسين الوضع الاقتصادي لذلك بادرت بالصندوق المليارى، مبينا ان الدولة ليس بمقدورها ان تقوم بتنفيذ الخطط لذا دعا الى مبادرة من القطاع الخاص.

وقال هدفنا من المنتدى ان يكون تطبيق الصندوق المليارى بشكل صحيح، معربا عن أمله في ان الحكومة تقوم بتعيين ناس أكفاء يقوموا بتطبيق الصندوق المليارى على أكمل وجه.

وبدوره قال مستشار اول المدير العام في المعهد العربي للتخطيط صلاح المزيدي «انه قبل البدء في تفعيل وتطبيق الصندوق المليارى وقوانينه، علينا ان نعمل على أرض خصبة من اجل دخول الشباب في القطاع الخاص وتهيئة الجو لذلك.

واوضح ان اهداف المشاريع الصغيرة هي وجود فرص عمل جديدة للشباب في القطاع الخاص والاستفادة منها عن طريق نشر الثقافة الابداعية وان يكون تعليم الاجيال القادمة في المدارس والجامعات مخرج لبداية صحيحة في تطوير البلاد.

ودعا المزيدي لفتح ابواب التعاون مع المراكز الدولية والاقليمية، معربا عن أمله بأن يكون للشباب أفكار جديدة ونادرة وان يستفيدوا من الموارد الانتاجية خارج البلاد وبذلك سيكون هناك تبادل للخبرات والاغراض التجارية.

من جهة أخرى قال الخبير الاقتصادي عدنان الدليمي «نحن مؤمنين بالرغبة الموجودة لدى الشباب الكويتي لنقوم بشيء يولد لدينا ايمان ان هناك فرصة».

وأضاف ان الدولة لديها مؤهلة للقيام بأي شيء وفيها جميع ما يحتاجه الشباب الذي يطلب المبادرة.

وأشار الى ان الدولة لديها الرغبة لتهيئة كل شيء للمبادر وإنها داعمة ومقدرة لأفكار الشباب، لافتا الى ان يعتبر المبادرة شيء رائد وفكر متقدم بجميع مكوناته وعناصره.

جانب من المنتدى

المجموعة تعمل على دعم المشاريع الشبابية

العالم يشهد حالياً تحولات متسارعة

«ستاندرد تشارترد» يناقش تطلعاته الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط

جانب من المؤتمر الصحافي

استضاف «بنك ستاندرد تشارترد» امس جلسة ناقش خلالها الاقتصاد الكلي العالمي والاقليمي والمحلي تحت عنوان «التحول.. إعادة التوازن والتفوق» بمشاركة واسعة من عملائه المؤسساتيين في دبي.

ويعتزم البنك تنظيم جلسة أخرى في 28 أبريل الجاري لعملائه في إمارة أبوظبي. وتتمتع الجلسات الاقتصادية بالخصوصية باعتبارها موجهة حصريا لعملاء «بنك ستاندرد تشارترد»، مع التركيز على جدول أعمال متكامل لضمان تقديم رؤى معمّقة وتحليلات شاملة حول الآفاق المستقبلية والتوقعات الاقتصادية على المستويات المحلية والاقليمية والعالمية، فضلاً عن استطلاع ملامح المشهد المالي خلال المرحلة المقبلة.

وخلال الجلسة، ناقش ماريوس ماراثفتيس، رئيس قسم الأبحاث الاقتصادية وساميران شاكرابورتي، رئيس قسم الأبحاث الاقتصادية في الهند، الآثار المترتبة عن التحول المتسارع الذي يشهده العالم في الوقت الراهن على بيئة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان. ويرجع هذا التحول بصورة جزئية إلى تقليص المديونية في الغرب والاعتماد المتزايد في آسيا على دوافع النمو الاقليمية، مما يجعل من نماذج النمو السابقة دوافع قديمة غير فاعلة على الإطلاق. وفي الوقت الذي تسعى فيه الصين وآسيا عموماً إلى إعادة التوازن للاقتصاديات المحلية، يبرز العديد من التحديات لا سيّما فيما يتعلق بالسياسات التنظيمية والسياسة الحكومية. وعلى الرغم من الظروف الراهنة، سيواصل الاقتصاد العالمي بتحقيق نمو خلال العام الجاري بمعدلات عالية ستتجاوز في الغالب تلك المسجلة في العام الماضي.

وتعليقاً على الجلسة المنعقدة في دبي، قال ماريوس ماراثفتيس: «تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تغيّرات متسارعة في الوقت الراهن. ويمكن القول بأن الدول التي تتمتع بموارد مالية ومادية كافية والمدعومة بحكومات مستعدة وقادرة على تطبيق خطط الإنفاق والاستثمار، تحقق أداءاً عالياً ومتفوقاً خلال العام الجاري. ومما لا شك فيه، تأتي الإمارات والسعودية في طليعة الدول الرائدة في هذا المجال. أما بالنسبة للدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فلا يزال يتوجب عليها استقطاب الاستثمارات عبر إجراء إصلاحات شاملة على مستوى النظم القانونية والمالية القائمة والدعم الحكومي الحالي».

من جهته، قال سامي محفوظ، رئيس الأسواق العالمية والرئيس المشارك لقسم الخدمات المصرفية للمؤسسات في «بنك ستاندرد تشارترد» في الإمارات: «في ظل حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمالي، بات يتوجب على الشركات اليوم أكثر من أي وقت مضى اتخاذ قرارات مناسبة استناداً إلى معلومات موثوقة صادرة عن استشاريين على درجة عالية من الكفاءة والمصداقية والفهم المعمق حول ديناميكيات الاقتصاد المحلي والعالمي ومعطيات بيئة الأعمال الراهنة والمستقبلية. ومن هنا، تمثل الجلسات التوجيهية منصة مثالية لعملائنا المؤسساتيين للتواصل بصورة مباشرة مع كبار الخبراء الاقتصاديين وأبرز المسؤولين في «بنك ستاندرد تشارترد» والإطلاع على رؤى حصرية حول المستجدات والتطورات المؤثرة على أعمالهم، فضلا عن التعرف على الفرص المتاحة في الأسواق الاقليمية والدولية والآفاق المستقبلية للاقتصاد في المنطقة والعالم ككل».

ويعتبر ستاندرد تشارترد أحد أبرز البنوك الدولية الرائدة التي تدير عملياتها التشغيلية في منطقة الشرق الأوسط منذ ما يزيد عن 90 عاما. ويعمل في البنك أكثر من 3500 موظف. ويدير ستاندرد تشارترد نشاطاته المصرفية التقليدية والإسلامية على المستويين الاقليمي والدولي انطلاقا من مقره الاقليمي الرئيسي الواقع في «مركز دبي المالي العالمي».

وتم اختيار فريق أبحاث ستاندرد تشارترد في المرتبة الأولى عالمياً على مستوى التميز في التنبؤ الاقتصادي من قبل «بلومبيرغ ماركيتس» للعام 2011.

أبرز الملامح الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا:

ديناميكيات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متباينة، إذ تستفيد الدول المصدّرة للنفط من ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي سيدعم بدوره خطط الإنفاق خلال العام الجاري. وبالمقابل، تواجه الدول غير المصدرة للنفط معطيات مالية صعبة وتحديات اقتصادية متزايدة خلال العام الجاري. ويبقى التضخم اختيار انتقائي. أما التعاون المالي بين دول المنطقة فيواصل النمو بوتيرة متصاعدة.

تواصل اتجاهات الإنفاق القوية في السعودية صعودها دون إظهار أي علامات على التراجع. وتسير خطط الإنفاق خلال العام الجاري وفق الجدول المحدد، مدعومة بارتفاع أسعار النفط والفائض القياسي المسجل خلال العام الماضي. ومن المحتمل بدء تطبيق قانون الرهن العقاري خلال العام الجاري، وهو ما يعتبر مؤشراً إيجابيا على المدى المتوسط على الرغم من أنه قد يقود إلى أزمة إسكان على المدى القريب. وتأتي كفاءة استخدام الطاقة في مقدمة أولويات السياسة خلال العام الجاري.

تستثمر إمارة أبوظبي مرة أخرى في اقتصادها المحلي. ويحقق اقتصاد دبي غير النفطي تفوقا ملحوظا وأداءاً إيجابيا، مدعوما بنمو التدفقات التجارية الاقليمية وتنامي المكانة الطليعية للإمارة كملاذ آمن للأعمال والاستثمار. وسيبدأ نمو الائتمان بالتحسن عقب ما يزيد عن 4 سنوات من الظروف الصعبة.

بدأ العمل في المشاريع الحيوية المتعلقة بـ«بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022» في قطر. ومن المحتمل أن يمثل التضخم مصدر قلق حقيقي، بالأخص وأن خطط الإنفاق دخلت نطاق التنفيذ خلال العام الجاري. ويعود قطاع الغاز الطبيعي المسال إلى دائرة التركيز بالتزامن مع توجه صناع القرار نحو مواجهة التحديات طويلة الأمد.

سعر برميل النفط الكويتي ينخفض 11 سنتاً

الكويت – «كونا»: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي انخفض 11 سنتا في تداولات امس ليستقر عند مستوى 96.22 دولارا امريكيا للبرميل مقارنة بـ 96.33 دولارا للبرميل في تداولات أمس الاول.

ومن المتوقع ان يظهر التقرير الرسمي لوكالة الطاقة الامريكية الذي سيصدر في وقت لاحق اليوم ارتفاعا في مخزونات النفط الخام لدى الولايات المتحدة الامريكية «المستهلك الاكبر للطاقة عالميا» وبقيمة تقدر بنحو مليوني برميل في وقت اشار فيه التقرير الصادر حديثا عن معهد البترول الامريكي الى تراجع المخزونات بما يعادل 845 الف برميل.

واستمر دعم البيانات الايجابية الصادرة حول القطاع العقاري الامريكي لتطلعات المستثمرين في الاسواق المالية والسلعية العالمية حيال مستقبل تعافي أكبر اقتصاد واكبر مستهلك للنفط الخام في العالم حيث ارتفعت مبيعات المنازل الجديدة الامريكية بصورة فاقت التوقعات خلال شهر مارس الماضي.

ويترقب المستثمرون صدور القراءة المتقدمة للناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الامريكية نهاية الاسبوع الجاري والتي من المتوقع ان تسجل نموا للاقتصاد الامريكي خلال الربع الرابع من العام الجاري وبنسبة 3 في المئة مقابل نمو بلغ 0.4 في المئة خلال الربع الرابع من العام الماضي.

يذكر ان عقود النفط الخام الآجلة لتسليم شهر يونيو المقبل افتتحت في بورصة نيويورك التجاري امس عند مستوى 89.60 دولارا للبرميل لتتداول عند مستوى 89.29 دولارا للبرميل مسجلة أعلى مستوى لها عند 89.65 دولارا للبرميل وأدناه عند 89.24 دولارا للبرميل.

«اتصالات»: 9.6 مليارات درهم إيرادات الربع الأول

أعلنت مجموعة اتصالات عن نتائج قوية في الربع الاول، حيث شهدت ارتفاع في الايرادات لتصل الى 9.6 مليارات درهم، كما وارتفعت الأرباح التشغيلية قبل احتساب حق الامتياز الحكومي لتصل الى 3.98 مليارات درهم، وشهدت زيادة في قاعدة عملاء المجموعة لتصل الى 141 مليون مشترك، ولأول مرة تم اضافة ايرادات عمليات باكستان الى الايرادات الموحدة للمجموعة.

وأشار الرئيس التنفيذي لمجموعة اتصالات، أحمد عبد الكريم جلفار ان النتائج كانت قوية خاصة بعد إدراج الايرادات في باكستان من ضمن نتائج المجموعة الموحدة للمرة الاولى.

واضاف «تمتعت مجموعة اتصالات بزيادة كبيرة في صافي الإيرادات الموحدة من العمليات الدولية نتيجة لاستراتيجيتها القائمة على الابتكار والاستثمار في الخدمات ذات القيمة المضافة التي تهدف الى تحسين الاداء وزيادة قاعدة العملاء والمحافظة عليها.

ومضى: «لقد شهدنا تحسنا ملحوظا في ايرادات السوق الإماراتي وفي ارباحه التشغيلية، وبذلك نعزز ريادتنا في السوق المحلي، بفضل الرؤية الواضحة لمستقبل الحلول والخدمات والعروض التي تقدمها المؤسسة ومدى رضا العملاء.